HSBA

تقرير السودان

التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان

مسح الأسلحة الصغيرة

عدد ١٧ - مايو/أيار ٢٠١١

الإخفاقات والفرص:

إعادة النظر في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان

لقد كان من المتوقع أن يشكل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي استهدف المقاتلين السابقين في السودان، والذي صمم ليكون معلماً بارزاً في عملية السلام بين الشمال والجنوب، أكبر برنامج من هذا القبيل يتم تنفيذه على مر التاريخ. ولكن بحلول يناير/كانون الثاني ٢٠١١، أي بعد ست سنوات على توقيع اتفاق السلام الشامل الذي نصّ على ضرورة قيام الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية بنزع سلاح القوات المتحاربة وتسريحهم وإعادة إدماجهم، لم تتجاوز نسبة المشاركين في العملية ١٣ في المائة من مجموع عدد الجنود المستهدفين في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان.[١] وفي ظلّ غياب التوافق على الأهداف بين مختلف الجهات المعنية، فقد اصطدم البرنامج بتفشي سوء الإدارة وعدم الكفاءة،[٢] فضلاً عن فشله في تحقيق الفوائد المرجوة من جهة الأمن البشري والاستقرار الاجتماعي المتوخيين من قبل المخططين لهذا البرنامج.

مع تحديد موعد انتهاء ولاية اتفاق السلام الشامل من جهة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في يوليو/تموز ٢٠١١، فقد أدى البرنامج إلى إحقاق بعض الفوائد غير المتوقعة. فقد سمح تركيز مصممي البرنامج الأولي والقوي على ضمان إدراج النساء لآلاف المقاتلات السابقات في الجيش الشعبي لتحرير السودان الأكثر تأثراً بالأوضاع من الحصول على التدريب المهني اللواتي هن في أمس الحاجة إليه. لكن في الوقت نفسه، فقد استخدم العديد من قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان هذا البرنامج للتخلص من العناصر غير الضروريين أو كبرنامج مزايا واستحقاقات للجنود السابقين، مفضلين الإبقاء على الرواتب ودفعها للجنود القيمين بدلاً من إجبارهم على الالتحاق بالبرنامج.

وينظر **هذا التقرير** في المفاهيم المتضاربة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بين الجهات المعنية الرئيسية به والعواقب المترتبة على القيود الخطيرة المفروضة على البرنامج ونجاحاته المتواضعة. كما يستشرف التقرير آفاق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الجنوب بعد الاستقلال. وهو يخلص إلى أن:

- المشاركين في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج غالباً ما يفشلون في استيفاء معايير الأهلية للخضوع للبرنامج بسبب انضمامهم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في مرحلة متأخرة (أي بعد العام ٢٠٠٥) أو تركهم الجيش قبل دخول البرنامج.
- الجيش الشعبي لتحرير السودان لا يزال ينأى بنفسه بشكل ملحوظ عن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الجاري حالياً، وذلك في المقام الأول لأنه يعتبر أن المنافع المتأتية منه لا تشكل تعويضات كافية لمقاتليه السابقين، فضلاً عن عدم شعوره يوماً بملكية هذه العملية التي تتم بقيادة مدنية.
- برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لم يسفر عن أي تأثير ملموس على الأمن في جنوب السودان.
- وعلى الرغم من موافقتها العلنية على تقليص حجم الجيش من خلال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لا تعتزم قيادة القوات المسلحة السودانية اتخاذ الخطوات اللازمة قبل العام ٢٠١١.
- تحديد عدد المقاتلين السابقين من الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين سيتم شملهم بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بـ٩٠,٠٠٠ جندي إنما قد تمّ من خلال عملية تفاوض، من دون أن يعكس قدرة الجيش الحقيقية أو احتياجاته الفعلية.
- نتيجة للتركيز الأولي على المقاتلات الإناث، فقد استفدن الأعضاء الإناث في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان من منافع كبيرة جرّاء التدريب على كسب الرزق في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.
- على الرغم من المخاوف بشأن احتمال عدم قابلية العديد من «أفضل الممارسات» العالمية في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للتطبيق في السياق السوداني، لا يزال البرنامج يمنح الأولوية للدروس المستفادة من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الأخرى بدلاً من السياق الخاص بجنوب السودان.
- الخطط التي هي قيد المناقشة من أجل إعادة هيكلة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان لن تنجح ما لم يتوصل الشركاء إلى فهم مشترك للغاية المرجوّة من هذا البرنامج.

الخلافات في المراحل المبكرة

من خلال التوقيع على اتفاق السلام الشامل، وافق كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة السودان على تقليص حجم قواتهما نسبياً وبرمجة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتنفيذها بمساعدة المجتمع الدولي.[٣] غير أن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لم يشكل نقطة تركيز أساسية بالنسبة إلى المفاوضين من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان. فقد كان الجيش الشعبي لتحرير السودان معنياً أكثر بترتيبات وقف إطلاق النار والأمن، فضلاً عن الحفاظ على قوة كبيرة بما يكفي لمواجهة أي عدوان محتمل من الشمال في المستقبل.[٤] وعلى الرغم من ذلك، فقد ضغطت فرق الوساطة الفنية نحو إدراج برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك تماشياً مع المناقشات الأمنية السابقة التي دارت بعد انتهاء الصراع في إطار محادثات السلام التي ترعاها الهيئة الحكومية للتنمية منذ العام ٢٠٠٢.[٥]

لم يتوصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الأطراف إلى توافق بشأن الحجم المحتمل لعدد الجنود الذين سيخضعون لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خلال مناقشات اتفاق السلام الشامل.[٦] فقد كان الخبراء الفنيون ينظرون إلى هذا البرنامج كبرنامج مهم في حد ذاته، مع إمكانية الاتفاق على التفاصيل في وقت لاحق.[٧] أما التوقعات المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل غير أنها قد تعكس آمال الخبراء أكثر من الأطراف فكانت أن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من شأنه أن يسهم في تعزيز الأمن البشري والاستقرار الاجتماعي.[٨]

لقد وافق الجيش الشعبي لتحرير السودان وبعض الداعمين الدوليين في مرحلة مبكرة على تجميع مقاتلي الجيش السابقين على الفور والبدء بعملية إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي والمساعدة على التدريب المهني، مع اجتناب صدقات التسريح النقدية. غير أن الجهات المانحة قد رفضت حسبما أفيد المبلغ المقدر بـ٢٠ مليون دولار أميركي في الشهر.[٩] كما أنها قد عارضت عملية التجميع استناداً إلى خبرات سابقة.[١٠] فبحلول العام ٢٠٠٥، كانت عمليات التجميع في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الأفريقية الأخرى مرتبطة بشكل وثيق بالمخاطر الأمنية والظلم تجاه المقاتلات الإناث وغيرها من النتائج السيئة.[١١] وقد أراد الخبراء تفادي هذه المخاطر في السودان.[١٢]

وسرعان ما شكل وضع المعايير للمشاركة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تحديات خاصة. فقد كانت الحرب المدنية التي دامت ٢١ عاماً قد انطوت على تورط مجمل سكان الجنوب بطريقة أو بأخرى، كما أن التمييز بين المدنيين والمقاتلين غالباً ما يصعب تحديده.[١٣] فمع احتمال ارتفاع عدد

المرشحين للمشاركة في البرنامج بشكل هائل، كان لا بد لمعايير الأهلية في نهاية المطاف أن تكون رهن توافر التمويل من الجهات المانحة. ولكن قبل حلّ هذه المسألة، كان لا بد من تحديد الأحجام النسبية للجيشين.

من دون وجود سجل رسمي ونظراً إلى الرأي القائل بوجوب انطواء سجل كهذا على أعداد غير محددة من الجماعات المسلحة الأخرى، فقد أعلن الجيش الشعبي لتحرير السودان في البداية عما يصل إلى ٣٠٠,٠٠٠ عضو.[١٤] غير أن المجتمع الدولي قد رفض هذا الرقم إذ اعتبره مبالغاً فيه، وقدّر قوام قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان بحوالي ٣٥,٠٠٠-٤٠,٠٠٠ عنصر.[١٥] في نهاية المطاف، استقر الجيش الشعبي لتحرير السودان على الرقم ٩٠,٠٠٠، بموافقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على فرض أن عملية التسجيل اللاحقة ستؤدي إلى حسم هذه المسألة بشكل نهائي.[١٦] في غضون ذلك، فقد اعتمد المخططون لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الرقم التقديري ٩٠,٠٠٠ كهدف للعملية.

انطلاقة بطيئة

في حين أن اتفاق السلام الشامل قد نصّ على وجوب إتمام العملية بـ«قيادة وطنية»، كان لا بد من إنشاء مؤسسات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الجنوب من الصفر. فبناء مثل هذه المؤسسات في بلد مدمر جرّاء الحرب وفي ظلّ نقص كبير على مستوى البنى التحتية قد شكّل مهمة ضخمة واستغرق وقتاً طويلاً.

كما أن تحديات «إعادة الإدماج» في المجتمعات المحلية حيث الحياة الاقتصادية منهكة أو معدومة قد بدت أيضاً واضحة على الفور بالنسبة إلى المخططين. وبإقرار أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الكاملة قد تتأخر على الأرجح لبعض الوقت، فقد أطلق المجتمع الدولي برنامجاً مؤقتاً لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في العام ٢٠٠٦ من أجل تفعيل البرنامج، أو كما أشار أحد موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «لتحقيق شيء ما على الأقل».[١٧] غير أن البرنامج المؤقت لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لم ينطو على أي عمليات فعلية،[١٨] فتم استبداله ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتعدد السنوات الذي صمم لتغطية الفترة الممتدة من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩ حتى يونيو/حزيران ٢٠١٢.

خلال مرحلة البرنامج المؤقت لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وضع المخططون الحكوميون خطة إستراتيجية وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كرّرت الغرض من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشروط نفسها الواردة في اتفاق السلام الشامل وذلك كجهد «لتعزيز عملية السلام وخلق بيئة مؤاتية لتنفيذ الأنشطة المتصلة بالأمن البشري والإعمار والتنمية»[١٩] وتماشياً مع أحكام اتفاق السلام الشامل، فقد عهدت الخطة الإستراتيجية بقيادة برنامجي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كل من الشمال والجنوب إلى مفوضيتي شمال وجنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على التوالي.

وكان من المفترض أن تتلقى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة في السودان، اللذين انضما معاً بصعوبة لتشكيل وحدة مشتركة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفقاً للنهج «المتكامل» الوارد وصفه في معايير الأمم المتحدة للعام ٢٠٠٦ المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.[٢٠] وكانت هذه المعايير عبارة عن مبادرة متعددة الوكالات تهدف إلى الاستفادة والاستناد إلى أكثر من عشر سنوات من الخبرات في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سائر أنحاء العالم، وقد كان السودان - جنباً إلى جنب مع هايتي – من بين أولى الحالات التجريبية في إطار هذه المبادرة. لقد كان المخططون لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يخضعون لضغوط الالتزام بهذه المعايير، حتى ولو أنها لم تكن دائماً متناسبة مع السياق المحلي.[٢١]

وفي خضم التخطيط للبرامج والبناء التنظيمي والتنافس على المواقف، أصبحت مسألة تحديد «من» سيتم إخضاعه لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ثانوية. في الواقع، وقد بدأت عملية منفصلة في العام ٢٠٠٥ قضت تقريباً على عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الطوعية في جنوب السودان: فقد بدأ الجيش الشعبي لتحرير السودان بدفع رواتب لجنوده. وعلى الرغم من أن الدفع كان متقطعاً وغالباً ما كان يتأخر لأشهر عديدة إذ أن النظم المالية للجيش قد فرضت المزيد من التعقيدات، إلا أنه قد بات أكثر انتظاماً بشكل تدريجي.[٢٢] وبما أن احتمال توصل المقاتلين السابقين غير المتعلمين إلى كسب الرزق خارج إطار الجيش الشعبي لتحرير السودان كان، ولا يزال، ضئيلاً، فلم يكن جنود هذا الجيش ليختاروا الخضوع طوعاً لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ فكان لا بد من دفعهم على ذلك.

لقد اضطرّ إعلان جوبا[٢٣] في العام ٢٠٠٦ الجيش الشعبي لتحرير السودان على استيعاب أفراد من قوات الدفاع عن جنوب السودان، أي تجمع الجماعات المسلحة المنحازة للخرطوم التي كان لها دور رئيسي خلال المرحلة الأخيرة من الحرب الأهلية. وقد شمل العدد الذي كان لا بد من إدماجه ما يصل إلى ٥٠,٠٠٠ مقاتل عدو[٢٤] فضلاً عن مؤيديهم، بما في ذلك عدد كبير من النساء. وقد تمّ منح رتب عالية لبعض القادة المدمجين. وقد أدت عملية الإدماج إلى تعزيز المخاوف بين صفوف جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين شعروا بالإجحاف وعدم التقدير[٢٥] – وقد أخذت قيادة الجيش هذه المخاوف على محمل الجد أثناء اتخاذ القرارات بشأن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

في الواقع، لم يبد كبار ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان التزاماً كبيراً حيال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ فلم تكن القيادة راغبة في خسارة الجنود القابلين للبقاء في صفوف الجيش أثناء مرحلة اتفاق السلام الشامل الحاسمة، كما أنها كانت متنبهة إلى عدم وجود أي نية لدى هؤلاء الجنود للتخلي عن رواتبهم نظراً إلى حالة التأرجح الاقتصادي التي ستكون من نصيبهم على الأرجح في الحياة المدنية. غير أن هذه القيادة نفسها كانت متحمسة للتخلص من الأفراد الذين كانوا في نظرها أقل إفادة للجيش في زمن السلم: وهم الأطفال المرتبطون بالقوات المسلحة والنساء والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة – الذين يُطلق عليهم مجتمعين مصطلح مجموعات ذوي الاحتياجات الخاصة - الذين رأى المجتمع الدولي في معالجة أوضاعهم ممراً سهلاً لإطلاق البرنامج.[٢٦] وقد بدأت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي استهدفت هذه المجموعات في يونيو/حزيران ٢٠٠٩.[٢٧]

مفاهيم متضاربة

لم يكن الغرض من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان واضحاً منذ اليوم الأول. فقد تمّ إدراجه في اتفاق السلام الشامل كوسيلة لتقليص حجم قوات الفريقين على التوالي، غير أن أياً من الجيش الشعبي لتحرير السودان والمجتمع الدولي كان يرمي إلى حدوث هذا التقليص قبل نهاية الفترة الانتقالية.[٢٨] وبما أن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد تمّ إدراجه في اتفاق السلام الشامل بصفته «ترتيبات أمنية»، فهو لم يتمكن من المساهمة في إحقاق الأمن من دون فرص عمل مدنية مستدامة لعشرات الآلاف من المقاتلين السابقين الذين هم في حاجة إلى سبل للرزق. فمن خلال الاحتفاظ بجنوده ودفع الرواتب لهم، ضمن الجيش الشعبي لتحرير السودان قدراً أكبر من الأمن ممّا لو عمد إلى طردهم بالقوة.

كما أن أقلّ ما يُقال عن نص اتفاق السلام الشامل على أن يكون هدف البرنامج المساهمة في تعزيز الأمن البشري ودعم الاستقرار الاجتماعي هو أنه غامض ويمكن أن ينطبق على عدد من البرامج المتنوعة الجارية في جنوب السودان. فمن خلال اختيار العمل أولاً على مسألة مجموعات ذوي الاحتياجات الخاصة، لم يكن دافع منظمي برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الالتزام بغرض محدد، وإنما ما هو مجد ومسموح به من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان.

منذ بداية العملية، كانت هنالك تباينات ملحوظة على مستوى المفاهيم والمواقف بين الشركاء الرئيسيين في ما يتعلق بأهداف البرنامج وغاياته النهائية. وهي مفصلة أدناه.

المجتمع الدولي

على مدى السنوات الثلاثين الماضية، زاد احتضان المجتمع الدولي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في فترة ما بعد الصراع بوصفه من «العناصر الحاسمة لتحقيق الاستقرار الأولي للمجتمعات الممزقة بفعل الحرب فضلاً عن نموها على المدى الطويل».[٢٩] وقد دعمت الجهات المانحة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تسعى إلى إحقاق نتائج أمنية وتنموية قابلة للقياس.[٣٠]

وعلى الرغم من لهجة اتفاق السلام الشامل الذي يتطلب أن تتم قيادة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من قبل مؤسسات الدولة بالتعاون مع الشركاء الدوليين الذين ينحصر دورهم بتأمين الدعم فقط،[٣١] فقد تولى المجتمع الدولي قيادة البرنامج إلى حد كبير في جنوب السودان. فمنذ محادثات السلام في نيفاشا ٢٠٠٣-٢٠٠٤، قام المجتمع الدولي بإدخال مفهوم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وحث على إدراجه في اتفاق السلام الشامل من دون معرفة عدد المشاركين؛ كما أنه لم يدرك أو يعترف، عن وعي أو عن غير وعي، بعدم امتلاك الجيش الشعبي لتحرير السودان أي مصلحة مباشرة من التقليص.

يسلّط نهج المجتمع الدولي في مقاربة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الضوء على الدروس المستفادة من البرامج السابقة التي تمّ تنفيذها في مختلف أنحاء العالم. ومن الأمثلة الملموسة

عن «أفضل الممارسات» في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وجوب تفادي التجميع والتركيز على احتياجات النساء. غير أن محاولة تطبيق أفضل الممارسات قد أدت في بعض الأحيان إلى إدراج جوانب من البرنامج لا تتلاءم مع سياق جنوب السودان. على سبيل المثال، غالباً ما تكون حزم إعادة الإدماج غير لازمة في جنوب السودان إذ أن معظم المشاركين في البرنامج قد سبق وعادوا للعيش في مجتمعاتهم المحلية.

لقد أدى التركيز على العملية وعلى أفضل الممارسات بالعديد من الجهات الفاعلة الدولية إلى إهمال أو تجاهل المسائل المتصلة بالغرض من البرنامج وغاياته. وقد ذهب بعض أعضاء المجتمع الدولي حتى إلى القول بأن الغاية من البرنامج ليست على هذا القدر من الأهمية؛ فنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يجب أن يتم كهدف بحد ذاته أو لبناء الثقة – خاصة في سياق العديد من الالتزامات الأخرى بموجب اتفاق السلام الشامل التي لم يتم الوفاء بها.[٣٢]

مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

بوصفها السلطة المكلفة بقيادة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان، يجدر بمفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج امتلاك أوضح التعاريف لغاية البرنامج. لكن، وعلى الرغم من أن منشورات المفوضية وموقعها الإلكتروني يكرر تعهدات اتفاق السلام الشامل بوجوب قيام عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في «المساهمة في خلق بيئة مؤاتية للأمن البشري» و «دعم الاستقرار الاجتماعي»،[٣٣] ليس هنالك سوى القليل من الأهداف المحددة ومؤشرات الإنجاز غير الهدف العددي المتمثل بـ٩٠,٠٠٠ مشارك. في الواقع، وبدلاً من صقل أهداف البرنامج، اقترح رئيس المفوضية، ويليام دينغ دينغ، أن يساعد البرنامج على تحسين الخدمات الاجتماعية مثل المياه النظيفة والمستشفيات، وهي نتائج لا علاقة لها بالتدريب على المهارات الذي ينص عليه البرنامج.[٣٤]

قد يبدو تركيز المفوضية في بعض الأحيان على الأهداف العددية وكأنه يطغى على أهمية تحديد «من» هم الأشخاص الذين يخضعون للبرنامج. وعلى الرغم من أن المفوضية تدعي بأن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مصمم من أجل «تقليص وترشيد»[٣٥] الجيش الشعبي لتحرير السودان، تبدو المفوضية وكأنها قد تجاهلت حقيقة أن العديد من المشاركين في البرنامج ليسوا مدرجين في لوائح رواتب الجيش الشعبي لتحرير السودان.[٣٦] وبغض النظر عن الادعاءات المتناقضة ورفع الشعارات التي تروج لها المفوضية، لا يتصل الدافع الأساسي الذي يحركها لتنفيذ البرنامج كما هو واضح حتى هذا التاريخ بالأهداف المعلنة بقدر ما هو متصل بحقيقة بسيطة وهي أن اتفاق السلام الشامل قد كلّفها بتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.[٣٧]

اليوم وقد شارفت الفترة المحددة في اتفاق السلام الشامل على نهايتها، لا بد لمفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من إعادة النظر في أهداف البرنامج والتركيز على احتياجات ومطالب الجيش الشعبي لتحرير السودان. وعلى الرغم من أن هذا التحول قد يؤدي إلى نهج يستهدف بشكل أوضح تسريح عناصر فاعلين في الجيش الشعبي لتحرير السودان، فلا يزال يتعين عليها شرح كيف أن هذا البرنامج سيساهم في تعزيز الأمن البشري والاستقرار الاجتماعي. ومن المخاوف في هذا الصدد البيانات السابقة الصادرة عن المفوضية والتي تفيد بأن الغرض من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هو تجديد الجيش، من خلال «تسريح القدامى وإفساح المجال لانضمام عناصر جديدة».[٣٨]

الجيش الشعبي لتحرير السودان

عندما تم رفض تفضيل الجيش الشعبي لتحرير السودان لعملية التجميع بسبب ارتفاع تكلفتها وبات برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بقيادة مدنية، فقد الجيش حماسه الأولي حيال هذا البرنامج.[٣٩] غير أن اقتراح التركيز على مجموعات ذوي الاحتياجات الخاصة قد منح الجيش الشعبي لتحرير السودان الفرصة للامتثال مع أحكام اتفاق السلام الشامل مع الاحتفاظ بحجم قواته. وإذا كان ذلك يتناقض مع مفهوم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من حيث مساهمته في تعزيز الأمن، فقد كان المجتمع الدولي متنبهاً جيداً لذلك. فعلى حد تعبير رئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان مؤخراً، لم تكن قوة الجيش، حتى العام ٢٠١١، «تتقلص وإنما كانت في تزايد».[٤٠] بدا الوضع آمناً بالنسبة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان إذ لم يكن لديه ما يخسره: فقد تمكن الجيش من أن يظهر امتثاله لأحكام اتفاق السلام الشامل؛ كما أن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد زوده ببرنامج اجتماعي للمقاتلين السابقين الذين سبق وغادروه؛ كما أنه تمكن من الحفاظ لا بل تعزيز قوته القتالية.

نظراً إلى أن الجيش الشعبي لتحرير السودان قد احتفظ بسيطرته الكاملة على تحديد من سيتم

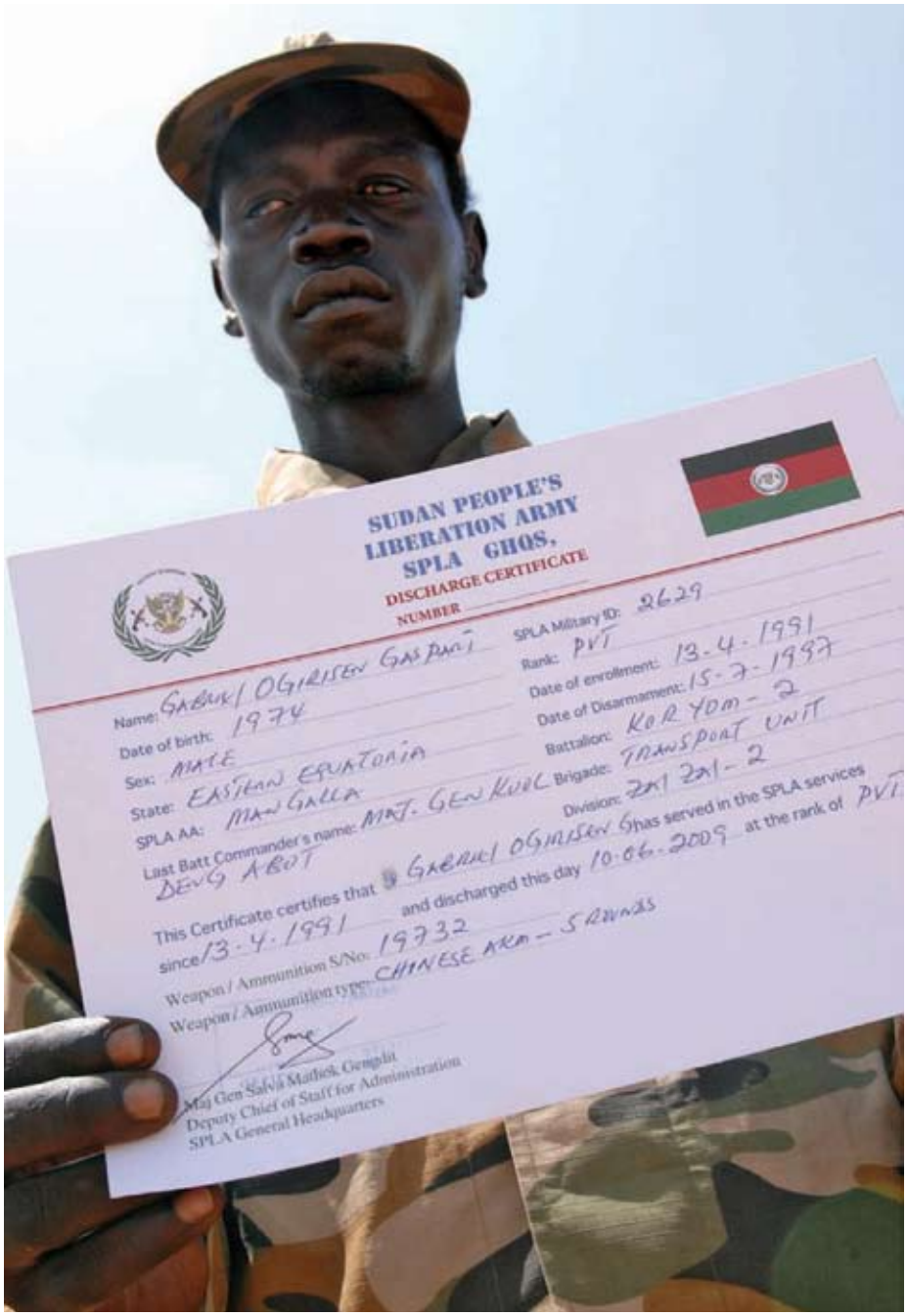

▲ أحد الجنود الأوائل في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين تمّ تسريحهم عند إطلاق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مانجالا، جنوب السودان، يونيو/حزيران ٢٠٠٩. وتشير استمارة التسريح، التي قد لا تكون دقيقة، إلى أنه قد تم تسريحه قبل سنتين. © صور الأمم المتحدة

شمله بالبرنامج، فقد استغل بعض القادة الفرصة لتسريح العناصر الذين لم يشاركوا في أي قتال أو الذين انضموا إلى الجيش بعد إعلان جوبا. كما أن بعض القادة الآخرين قد أعدوا لوائح بأسماء الأفراد الذين سبق وتم تسريحهم من الجيش غير أنهم يستحقون بعض الدعم والتقدير لخدماتهم.

بالنسبة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، فبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بصيغته الحالية ليس جديراً بمقاتليه وأبطاله الحقيقيين. فمنذ العام ٢٠٠٦، يعيش بعض جنوده المعروفين باسم «الأبطال الجرحى»، والبالغ عددهم نحو ٢٠,٠٠٠ شخص،[٤١] في «مناطق تجمع» في مختلف أنحاء جنوب السودان، حيث يتلقون الرعاية على نفقة الحكومة على الرغم من أنهم لم يعودوا في الخدمة. إن الجيش يقدّرهم للغاية نظراً للدور الذي قاموا به ويعتبرهم المقاتلين «الحقيقيين».[٤٢] لهذا السبب، وعلى الرغم من أنهم يعتبرون مرشحين مثاليين للخضوع لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بصفتهم مجموعات ذات احتياجات خاصة، يأبى الجيش الشعبي لتحرير السودان إدراج الأبطال الجرحى في البرنامج الحالي. فبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا يؤمّن ببساطة القدر الكافي من المكافآت. كما هنالك سبب آخر وهو أن الأبطال الجرحى سيرفضون على الأرجح الخضوع للبرنامج، بعد أن ثاروا بعنف في العام ٢٠٠٩، على اثر التأخير في دفع الأجور التي لا يزالون يتلقونها.[٤٣]

وهكذا، وعلى الرغم من امتثال الجيش الشعبي لتحرير السودان لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فهو لم يقم بذلك إلا لخدمة مصالحه الضيقة، وليس لتقليص قوته القتالية وإنما للالتزام بنص اتفاق السلام الشامل وتأمين المزايا والاستحقاقات لعناصره السابقين. فباستثناء هذه الأهداف المحدودة، لا يشعر الجيش سوى بقدر ضئيل أو معدوم من الملكية أو الانتماء إلى العملية بجانبها الأوسع. وقد تجلى ذلك في مؤتمر استعراض عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي عقد في جوبا لمدة يومين في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، حيث امتنع الضباط من ذوي الرتب المتوسطة من الجيش الشعبي لتحرير السودان عن تقديم أو المشاركة في المناقشات، مكتفين بالمساهمة فقط عند سؤالهم مباشرة.

▲ **«مكتب أبطال الحرب»** أحد المقاتلين السابقين في الجيش الشعبي لتحرير السودان أثناء زيارته مكتب أبطال الحرب في ثكنة الجيش في ياي، جنوب السودان، مايو/أيار ٢٠١٠. ©تريفور سناب

من الذي خضع لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؟

خلال الفترة الممتدة بين يوليو/تموز ٢٠١٠ وفبراير/شباط ٢٠١١، أجرى مسح الأسلحة الصغيرة مقابلات مع ٥٣ مشاركاً (١٨ رجلاً و٣٥ امرأة) من الذين يتلقون تدريباً في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان. وعلى الرغم من صغر حجم العينة، فهي تتسم بالتنوع الجغرافي، إذ تضم مشاركين من أويل وجوبا ورمبيك وواو. وسرعان ما برزت أنماط معينة في ردود الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، كان أبرزها أنه على الرغم من انخراطهم جميعاً في الجيش الشعبي لتحرير السودان في مرحلة ما من حياتهم، ٥١ من أصل ٥٣ لم يكونوا مؤهلين فعلياً لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفقاً للإجراءات التشغيلية الموحدة في هذا المجال.[٤٤] فهم إما كانوا قد غادروا الجيش الشعبي لتحرير السودان قبل انضمامهم إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (٤٩) أو قد انضموا إلى الجيش بعد اتفاق السلام الشامل (١١)؛ ثمّة تسعة مشاركين يندرجون في كلتا هاتين الفئتين اللتين تجردان من الأهلية.

وقد تبيّن أن معظم أولئك الذين كانوا قد غادروا الجيش الشعبي لتحرير السودان قبل بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كانوا في واو (٣٠ من أصل ٣١). من بين هؤلاء، ٧ غادروا صفوف الجيش قبل العام ٢٠٠٤ (من بينهم ٢ غادرا منذ العام ١٩٩٧)؛ و١٨ غادروا بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٩، و٥ في العام ٢٠١٠. أما السبب الأكثر ورودا لتبرير مغادرة صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان فكان الظروف الشخصية، لا سيما الرغبة في رعاية الأطفال أو أفراد الأسرة المرضى أو المسنين. وقد أمّن معظم الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم معيشتهم من زراعة الكفاف، كما أن العديد منهم يديرون أعمالهم الصغيرة، بما في ذلك تجارة السلع وبيع الهواتف وإدارة المقاهي وتجديل الشعر. وكان الكل تقريباً (٣٠ من أصل ٣١) قد سمع عن البرنامج للمرة الأولى في منتصف أو أواخر العام ٢٠١٠، بعد عدة سنوات من تسريحهم، وقد رحبوا بالفكرة على أنها فائدة غير متوقعة.

وكان التصور المشترك لدى المشاركين من واو أن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كان «مخصصاً للجنود السابقين الذين باتوا يعانون اليوم من المشاكل».[٤٥] وقد أبدى معظم أفراد العينة امتنانهم للمزايا المقدّمة، لا سيما حزمة إعادة الإدماج. كما أن ثلثيهم أفادوا أنهم لم يتلقوا أي راتب من الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ أما الذين أعلنوا عن تلقيهم راتبا فأشاروا إلى أنه كان يُدفع بشكل متقطع.

جاءت المواقف مختلفة تماماً في كل من أويل وجوبا ورمبيك، حيث شملت مجموعات الأشخاص المشاركين في البرنامج العديد من الأفراد الذين

المصدر: بعثة الأمم المتحدة في السودان

كانوا قد غادروا الجيش الشعبي قبل عدة سنوات من انضمامهم إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. أما الفرق فهو أنهم كانوا قد سرحوا قسراً قبل الانضمام إلى البرنامج لأنهم كانوا من النساء أو كبار السن أو الجرحى. وقد أعربت النساء في هذه المواقع عن غضبهن واستخفافهن بالبرنامج.[٤٦]

بحسب الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، فبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هو برنامج مزايا أو تقاعد للمقاتلين السابقين في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان، وبرنامج متواضع أيضاً – خاصة بالنسبة إلى أولئك المشاركين الذين كانوا يتلقون راتباً من الجيش. وقد أشار الكثيرون إلى استعدادهم للعودة إلى الجيش إذا ما سنحت الفرصة. لم يكن مصطلح «نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج» مألوفاً لدى أي منهم بمدلوله كعملية انتقال من حياة الجيش إلى الحياة المدنية المستدامة.

واحد من أصل كل خمسة مشاركين تمّت مقابلتهم كان غير مؤهل من الناحية الفنية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بسبب انضمامه إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد اتفاق السلام الشامل، وذلك أملاً بفرصة لكسب راتب. وقد خضع معظمهم للتدريب مدة سنة كاملة، ليتم إخبارهم لاحقاً أنهم سيخضعون لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. لقد أصرت المشاركات النساء في البرنامج على أن النساء هن اللواتي تمّ إرسالهن بشكل أساسي للمشاركة في البرنامج في حين أن زملاءهم من المتدربين الذكور بقوا في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان أو انضموا إلى سلك الشرطة أو الإطفاء أو السجون أو خدمات الحياة البرية.[٤٧] في رمبيك، انضمت امرأة واحدة فقط إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في العام ٢٠٠٦، وأمضت سنة واحدة في التدريب لتعود وتغادر صفوف الجيش في العام ٢٠٠٧؛ لذا، فلم تكن بالتالي مؤهلة لسببين. وهي قد عاشت على مدى السنوات الثلاث اللاحقة في الخرطوم وأوغندا؛ ولم تعرف أن اسمها كان مدرجاً على القائمة الخاصة ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلا لدى عودتها إلى السودان لزيارة عائلتها. وعلى الرغم من أن حالتها قد تبدو من الحالات القصوى نظراً إلى أنها لم تقض سوى سنة واحدة في الجيش، إلا أنها لم تكن الحالة الفريدة من نوعها.

من بين النساء اللواتي تمّت مقابلتهن، أفادت أكثر من ثلاثة أرباعهن (أي ٣٨) أنهن لم يكن يملكن بندقية خاصة أثناء وجودهن في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان، على الرغم من إفادتهن جميعاً عن تلقيهن للتدريب على استخدام السلاح. في المقابل، أكثر من ثلاثة أرباع (١٤) الرجال الذين تمت مقابلتهم أفادوا بأنهم قد امتلكوا بندقية أثناء فترة خدمتهم في الجيش،[٤٨] غير أن جميعهم أفادوا أنهم قاموا بتسليم سلاحهم عند تسريحهم، وذلك قبل عدة سنوات من انضمامهم إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.[٤٩] لذا، فمن المستغرب أن كل شخص تمت مقابلته في واو قد تلقى شهادة إبراء من الجيش الشعبي لتحرير السودان تفيد بأنه قد خضع لنزع السلاح وقام بتسليم بندقية من طراز AK-٤٧ و٣٠ طلقة في العام ٢٠١٠. في أويل، امتلك سائر الرجال الذين تمت مقابلتهم والذين شاركوا في البرنامج كمقاتلين سابقين - مقابل النساء المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة – نفس الإبراء في شهادات التسريح الخاصة بهم (أنظر الإطار رقم ١).[٥٠]

كما أن المقاتلين السابقين من ذوي الإعاقة يشكلون فئة ممثلة تمثيلا ناقصاً ضمن مجموع الحالات التي شملها البرنامج: فوحدهم ٨٢٨ من الـ١١,٠٢٢ فرداً الذين يجري إعدادهم حالياً للبرنامج هم من ذوي الإعاقة. وتماشياً مع طريقة معاملته للأبطال الجرحى، يبدو الجيش الشعبي لتحرير السودان حريصاً على التعامل مع هذه المجموعة المهمة بنفسه. في الواقع، فإن الأشخاص الثلاثة من ذوي الإعاقة المشاركين في البرنامج الذين تمت مقابلتهم – والذين كانوا قد غادروا جميعاً الجيش الشعبي لتحرير السودان قبل عدة سنوات من انضمامهم إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج - أفادوا أنهم لا يزالون يتلقون أجوراً منتظمة من الجيش الشعبي لتحرير السودان ويتوقع منهم الاستمرار في ذلك حتى بعد استكمالهم للبرنامج.

بصرف النظر عن هذه الاستثناءات، لا يبدو برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أنه يساهم في «إعادة إدماج» هؤلاء المشاركين، إذ أنهم جميعاً كانوا قد «اندمجوا» في مجتمعاتهم قبل فترة طويلة من

▲ **«نساء رمبيك»** مجموعة من النساء اللواتي يخضعن لبرنامج إعادة إدماج في رمبيك، جنوب السودان، ٢٣ مارس/آذار ٢٠١٠. © تورين أوغالاهير/بعثة الأمم المتحدة في السودان]

انضمامهم إلى البرنامج، وذلك بشكل عام من دون صعوبة تذكر. أما الاستثناءات فكانت النساء اللواتي لم يكن دائماً موضع ترحيب من قبل عائلاتهن، لا سيما في حال عودتهن مع أطفال ولكن من دون عائل.

مشكلة التحقق

في محاولة لتفسير سبب ارتفاع عدد المشاركين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج غير المؤهلين من الناحية الفنية، يرى المنظمون أن مجموعة المشاركين الأوائل الذين قدموا من مانجالا[٥٩] في العام ٢٠٠٩ لم يخضعوا لعملية فحص كافية غير أن هذه المشكلة قد تمّت معالجتها في وقت لاحق في مواقع أخرى.[٦٠] إلا أن المشاركين القادمين من واو وأويل، والذين باشروا بالعملية في مرحلة متأخرة في منتصف العام ٢٠١٠، يبدون بدورهم غير مؤهلين. في المقابل، تعاني عملية التحقق من العديد من الشوائب، وذلك على مستويات متعددة.

ففي حين يفترض بالجيش الشعبي لتحرير السودان التحقق من القوائم المقدمة من قادة الفرق على مستوى الولاية مقابل قاعدة بيانات أو قائمة مركزية لكشوف الرواتب قبل إرسالها إلى مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، غير أنه لا يمكن للمفوضية أو بعثة الأمم المتحدة في السودان التحقق من هذه العملية. في الواقع، من غير المرجح أن يكون لدى الجيش الشعبي لتحرير السودان قاعدة بيانات مركزية لكشوف الرواتب أو القدرة على التحقق من الأسماء بشكل موثوق به مقابل دفاتر الحسابات المكتوبة بخط اليد. كما أن المقر الرئيسي للجيش الشعبي لتحرير السودان لن يشكك على الأرجح في القوائم الموضوعة من قبل كبار الضباط على مستوى الولاية حول قواتهم.

وعند إرجاع القوائم إلى مواقع التسريح التابعة للولاية، بعد أن تكون قد ختمت بشكل أساسي من مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لا يعود في وسع موظفي بعثة الأمم المتحدة في السودان سوى التحقق من أن بطاقات الهوية (الصادرة عن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج) التي يحملها الأفراد القادمون إلى المواقع تتطابق مع الأسماء المدرجة في القائمة الرئيسية. فعلى حد تعبير أحد المديرين في فريق البعثة، «لسنا مسؤولين عن التحقق ممّا إذا كانوا عناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان أم لا. فكيف لنا أن نتحقق من ذلك؟ ليس ذلك ممكناً.»[٦١]

في أواخر العام ٢٠٠٩، خلص الاستعراض الخارجي للبرنامج الذي ركز على أهلية المشاركين إلى أن «التحقق من أهلية المرشحين أو حتى هويتهم أمر مستحيل نظراً لعدم وجود جهة مرجعية موثوقة».[٦٢] لقد طلبت كلّ من الجهات المانحة والأمم المتحدة من الجيش الشعبي لتحرير السودان اعتماد عملية أكثر قابلية للمساءلة، غير أن تبني أي إجراءات أخرى خطيرة - مثل سحب الأموال أو وقف البرنامج إلى أن تتم معالجة المشكلة – كان من شأنه تهديد اتفاق السلام الشامل، الأمر الذي لم يكن مطروحاً على الإطلاق.[٦٣]

لا تزال مشكلة التحقق قائمة حتى اليوم. فعلى الرغم من دعوات المجتمع الدولي لتحسين مستوى المساءلة، ونظراً إلى عدم استعداد مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على ما يبدو للطعن في عملية اختيار المرشحين من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان، لم يتمّ بعد وضع أي إجراءات تحقق خارجية ومستقلة. ونتيجة لذلك، ما من عوامل كثيرة من شأنها نهي قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان على مستوى الولاية عن تزوير المعلومات أو استخدام برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كنوع من الخدمة الاجتماعية لمساعدة أفراد معينين سبق أن عادوا إلى الحياة المدنية.

ولعله ليس من المستغرب إذن أن يكون معظم المشاركين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة

الإدماج الذين تمت مقابلتهم قد سلموا أسلحتهم قبل وقت طويل من بدء البرنامج، وأن العديد منهم لم يمتلكوا في الأصل أي أسلحة. فمعظمهم قد سرّحوا قبل وقت طويل من بدء البرنامج في منطقتهم – ٨٥ في المائة في العام ٢٠٠٨ أو في وقت سابق – كما أن معظم هؤلاء قد اندمجوا كلياً في مجتمعاتهم قبل بدء البرنامج أو حتى السماع عنه.

ثمة اعتراف واسع النطاق بهذا الفشل داخل المجتمع المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج[٦٤] في جنوب السودان، غير أنه لم يؤدِ إلى تعبير صريح عن وجود مخاوف أو مصادر قلق. فمن الشائع أكثر سماع انتقادات توجه إلى هذه العملية، مثل الفشل في تحقيق الهدف الكمي للبرنامج؛ وسوء الإدارة المالية بين المؤسسات الشريكة؛ والخلاف العلني بين الشركاء[٦٥] – وهي كلها قضايا ذات أهمية ولكن بالطبع أقل أهمية من حقيقة أن الحالات المقترحة للمشاركة في البرنامج غير مؤهلة من الناحية الفنية له.

على الرغم من أنه من الأرجح أن يكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بينة من هذه المسألة،[٦٦] إلا أن موظفيه يشتكون من اضطرارهم إلى المرور عبر مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من دون التمكن من مواجهة الجيش الشعبي لتحرير السودان بشأن مسألة التحقق بصورة مباشرة، وبالتالي فهم يشعرون بالعجز. وبدورها، لا يُلاحظ أي ميل لدى مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتحدي الجيش الشعبي لتحرير السودان، مفضلة تجاهل هذه المشكلة. وكما قال أحد الموظفين: «لا شأن لنا بمن يقرر الجيش الشعبي لتحرير السودان إدراج اسمه ضمن القائمة.»[٦٧]

إعادة النظر في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

لضمان مساهمة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تحسين الوضع الأمني في جنوب السودان، لا بد من أكثر من مجرد تكييف لهذه العملية. فالأمر يتطلب بشكل رئيسي استعداد الجيش الشعبي لتحرير السودان للقيام بما يفوق استخدام البرنامج من أجل تسريح النساء ومجموعات أخرى من ذوي الاحتياجات غير المرغوب فيهم في صفوفه أو لتقديم مزايا أو منافع لعناصره السابقين. لكن، وبما أن الجيش قد بدأ بدفع الرواتب لمقاتليه، فهو قد يثير غضبهم إذا ما حاول تسريحهم بالقوة. لهذا السبب، فقد يكون الوقت قد تأخر جداً. وعلى حد تعبير أحد خبراء الأمن في جنوب السودان، «بحلول العام ٢٠٠٦، أصبحت فرصة تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد ضاعت.»[٦٨]

على الرغم من ذلك، فإن قيادة الجيش تدرك الحاجة إلى تقليص حجمه. فمع موازنته المتضخمة التي تستهلك ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من الموازنة العامة لحكومة جنوب السودان،[٦٩] لا يمكن ببساطة ضمان استدامة حجم قوة الجيش الحالية. في الواقع، فقد بدأ الجيش بالفعل في تنفيذ مبادرات التقليص الخاصة به، مثل توفير عشرة جرارات لمديرية الأبطال الجرحى من أجل تشجيع الإنتاج الزراعي. فهذا المشروع هو نوع من أنواع عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (وإن كان الجيش لا يطلق عليه هذه التسمية) إذ أن الهدف منه هو مساعدة

إطار رقم ١ جني الفوائد: المقاتلات السابقات والنساء المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة

غالباً ما تتعرض برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للانتقاد بسبب فشلها في تلبية احتياجات النساء.[٥١] فبعض هذه البرامج تغفل عن النساء اللواتي، وعلى الرغم من عدم كونهن مقاتلات، قد أمن خدمات دعم متصلة بأزمنة الحرب إلى الجيش والقوات المسلحة واعتمدن على هذه القوات من أجل البقاء. كما فشلت برامج أخرى في توفير حزم وخدمات إعادة إدماج مناسبة للمرأة.

بدا المخططون لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان مصممين على عدم ارتكاب الأخطاء نفسها؛ نتيجة لذلك، فقد اتسم البرنامج بقدر غير عادي من الشمولية، إذ ضمّ تمثيلاً نسائياً بين الموظفين وانطوى على بناء مناطق منفصلة للنساء في مواقع التسريح وتقديم حزم إعادة إدماج للإناث. وبسبب تركيز البرنامج على مجموعات ذوي الاحتياجات الخاصة – نحو نصف (٤٩ في المائة) من مجموع الحالات الراهنة هم من النساء - فقد ثبتت أهمية هذه الجوانب (أنظر الجدول رقم ١).

إبّان الحرب الأهلية، انخرطت النساء في جنوب السودان في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات المسلحة الأخرى، وذلك في المقام الأول لتأدية الأدوار المساندة: من خلال الطبخ وحمل المتاع والعناية بالجرحى وغسل الملابس.[٥٢] وهن قد تدربن على استخدام الأسلحة، غير أنهن نادراً ما كن يشاركن في القتال. على الرغم من ذلك، فإن النساء المرتبطات بهذه القوات يصفن أنفسهن بـ«المجندات» أو «المقاتلات».[٥٣]

أما في زمن السلم، فلم يكن الجيش بحاجة إلى قدر كبير من الدعم من قبل النساء. وغالباً ما تمّ تجاهل مطالبات النساء بالعضوية الكاملة والتضامن خلال فترة اتفاق السلام الشامل إذ أن قادة الجيش كانوا يأمروهن بشكل غير رسمي بمغادرة صفوفه. ولا يزال استياؤهن من هذه المعاملة بادياً حتى هذا التاريخ. فقد أعربت المشاركات الإناث في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أويل عن غضبهن حيال طردهن من الجيش الشعبي لتحرير السودان في العام ٢٠٠٨ من قبل قائد شعبتهن؛ غير أنهن أفدن عن استحالة التقدم بشكوى أو محاولة الحصول على تعويض.[٥٤]

غالباً ما اتسمت النساء اللواتي تمّ تسريحهن وإعادتهن إلى المجتمع المدني بهذه الطريقة بدرجة خاصة من الضعف. فمعظم اللواتي وضعن أطفالاً من دون زواج، كما كان حال الكثيرين منهن، لم يتمكن من العودة إلى أسرهن من دون عائل. كما أن البعض قد ترمّلن جرّاء الحرب وانفصلن عن مجتمعاتهن من دون التمكن من الاعتماد على عائلة أزواجهن المتوفيين للحصول على الدعم؛ أما الغالبية، فقد بقين في صفوف الجيش إلى حين تمّ إجبارهن على الرحيل. ونظراً إلى أن معظم هؤلاء النساء أميات ومجردات من أي هياكل دعم بديلة، فقد أمّن لهنّ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج شريان حياة فعال.

لقد حرص المخططون لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان، وبدرجة لا مثيل لها في البرامج الأخرى، على تلبية احتياجات هؤلاء «النساء المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة»، إذ اعتبروهن فئة مختلفة عن النساء المقاتلات – أي النساء اللواتي حملن السلاح وانخرطن في القتال على قدم المساواة مع الجنود الرجال.[٥٥] وبهذه الطريقة، فقد اتبع المخططون «أفضل الممارسات» الدولية لشمل النساء اللواتي يتم عادة إغفالهن بسبب الفجوات التي تشوب برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

غير أن التمييز قد لا ينجح في السودان. فالمقاتلات السابقات اللواتي يخضعن حالياً لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سياق جنوب السودان يبدون أكثر كنساء مرتبطات بقوات أو جماعات مسلحة من كونهن مجندات. فالغالبية العظمى من النساء اللواتي تمّت مقابلتهن واللواتي كن مسجلات في البرنامج كمقاتلات سابقات قد أفدن أنهن كن طاهيات أو ممرضات لرعاية الجرحى؛ كما أن العديد منهن كن غير متزوجات أو أرامل؛ ومعظمهن لم يكن يتلقين أي أجر أو راتب.

في الواقع، فإن الجيش الشعبي لتحرير السودان يرفض استخدام مصطلح «النساء المرتبطات بالقوات أو الجماعات المسلحة» ضمن الخطاب المتصل ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.[٥٦] فنظراً إلى اعتزازه بأخلاقياته وأيديولوجية التضامن التي يعتمدها،[٥٧] يرى الجيش الشعبي لتحرير السودان أن هذا المصطلح مهيناً إذ أنه قد يلمّح إلى أنهم قد عوملوا كسبايا أو رقيق جنسي. أما موقف الجيش، فهو أنه ما من تمييز نوعي بين النساء اللواتي خدمن في الجيش كمقاتلات أو كطاهيات.

في كامل مجموعة الاختبار النسائية في أويل في فبراير/شباط ٢٠١١، أفادت ثماني مشاركات في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عن قصص متشابهة. فقد انضم معظمهن إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان أثناء الحرب، وتولين طهي الطعام ورعاية الجرحى والمصابين؛ ثم صدر أمر بتسريحهن في العام ٢٠٠٨. وعلى الرغم من عدم وجود فروقات ملحوظة بين تجاربهن، غير أن شهادات تسريحهن من مهامهن في الجيش الشعبي لتحرير السودان، المؤرخة في منتصف العام ٢٠١٠، تصنف البعض منهن كنساء مرتبطات بالقوات أو الجماعات المسلحة والبعض الآخر كمقاتلات سابقات. وهن أنفسهن لم يتمكّن من تفسير هذا التباين. فقد يعود ذلك، بحسب تعبير إحداهن، إلى أنهن قد سجلن في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أيام مختلفة. ومن المفارقات أن إحدى النساء المدرجات كنساء مرتبطات بقوات أو جماعات مسلحة كانت هي الوحيدة ضمن هذه المجموعة التي امتلكت سلاحاً في الجيش واستخدمته في المعارك.

الجدول رقم ١ المشاركون في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان، يونيو/حزيران ٢٠٠٩ – فبراير/شباط ٢٠١١ [٥٨]

الولاية	مسجلون كمقاتلين سابقين ذكور		مسجلون كمقاتلات سابقات إناث		نساء مرتبطات بقوات أو جماعات مسلحة	المجموع
	أصحّاء	ذوو إعاقة	ذوو إعاقة	أصحّاء		
وسط الاستوائية	١,١١٥	١٧٢	٦	٦٠	٧٦٣	٢,١١٦
شرق الاستوائية	٢٧٦	١٢٧	٩٦	٥٧٨	٠	١,٠٧٧
البحيرات	١,٢٤٧	١٩١	١٠١	٢,٠٠٠	١٣٦	٣,٦٧٥
غرب بحر الغزال	٥٥٣	٥٩	٩	٦٨٩	٠	١,٣١٠
شمال بحر الغزال	١,٨٤٦	٣٧	٧	٨٧٤	٨٠	٢,٨٤٤
المجموع	٥,٠٣٧	٥٨٦	٢١٩	٤,٢٠١	٩٧٩	١١,٠٢٢

الجنود السابقين على الاستقلال والاكتفاء الذاتي، الأمر الذي يتوقع رئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان حدوثه بحلول العام ٢٠١٢.[٧٠]

ومن المبادرات المماثلة إنشاء شركة الخدمات الأمنية للمقاتلين السابقين، وهي شركة الأمن الخاصة الوحيدة في جنوب السودان التي يحمل حراسها تراخيص لحمل الأسلحة. أنشئت هذه الشركة في الأصل كمشروع مشترك بين القطاعين الخاص والعام، وهي توظف حصراً جنوداً سابقين من الجيش الشعبي لتحرير السودان، خاصة من مديرية الأبطال الجرحى. يتلقى هؤلاء المجندين تدريباً على مهنتهم الجديدة فضلاً عن راتب كاف لإقناعهم بمغادرة صفوف.

إن فهم حس الولاء والمسؤولية لدى الجيش الشعبي لتحرير السودان حيال جنوده وقناعته بوجوب مكافأتهم بعد مغادرتهم صفوفه هو من الشروط الأساسية في مقاربة عملية التسريح في جنوب السودان. ففشل البرنامج الحالي في الاعتراف بهذه المبادئ يعني أنه لن يشمل «المقاتلين السابقين» الذين يعلن البرنامج عن تسريحهم وإعادة إدماجهم. لا بد من نهج جديد لمقاربة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، نهج ينطلق من تطلعات الجيش الحقيقية بالنسبة إلى جنوده السابقين.

التخطيط للاستقلال

تشارف فترة اتفاق السلام الشامل على نهايتها في ٩ يوليو/تموز ٢٠١١، وتنتهي معها فترة التزام جنوب السودان بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كجزء من اتفاق السلام. إن التخطيط جار الآن لإعادة توجيه البرنامج إذ أنه لا يوفر حوافز كافية لحث الجنود على مغادرة الجيش الشعبي لتحرير السودان.

اعتباراً من أواخر أبريل/نيسان ٢٠١١، دخل كل من الجيش الشعبي لتحرير السودان ومفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفريق الأمم المتحدة المتكامل للتقييم والتخطيط الفني – المخول برفع التوصيات إلى مجلس الأمن الدولي بشأن أي بعثة أو مهمة في المستقبل في جنوب السودان عند انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان في يوليو/تموز ٢٠١١ – دخلوا في مناقشات حول مستقبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان. وجاءت هذه المحادثات بعد فترة من الاجتماعات المغلقة التي عقدت بين الجيش الشعبي لتحرير السودان، ومفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع استبعاد الأمم المتحدة ومعظم الجهات الفاعلة الدولية الأخرى.[٧١] وتشير التوقعات إلى أنه بحلول أواخر مايو/أيار ٢٠١١، سيقترح الجيش الشعبي لتحرير السودان سياسات وإجراءات جديدة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لكي تتم الموافقة عليها من قبل مجلس وزراء حكومة جنوب السودان.[٧٢] ويعتقد العديد من المشاركين في البرنامج الحالي أن القصد من ذلك هو تلبية احتياجات الجيش الشعبي لتحرير السودان بشكل أفضل.

وعلى الرغم من أنه لم يتم بعد التطرق علنياً عن فحوى هذه المناقشات، غير أن التقارير الأولية تشير إلى أن البرنامج قد يشهد تغييراً جذرياً، من خلال العودة إلى فكرة التجميع الأصلية وتزويد الجنود بالتدريب على إعادة الإدماج على مدى فترة مطولة (قد تصل ربما إلى تسعة أشهر)، مع بقاءهم في صفوف الجيش وتلقيهم راتباً شهرياً، وإعدادهم للتأقلم مع فكرة مغادرة الجيش. كما يتم العمل حالياً على تنقيح الأرقام. فالهدف المحدد لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والبالغ ٨٠,٠٠٠ شخص يخضع حالياً للمناقشة ويتم احتسابه على ما يبدو بما يضمن الأخذ بعين الاعتبار الحجم الحالي للجيش الشعبي لتحرير السودان والعدد التقديري للقوات التي سيتم إدراجها من الجماعات المسلحة الأخرى والهدف النهائي للجيش المتمثل ببلوغ حجم قوة تبلغ ١٠٠,٠٠٠ عنصر.[٧٣] كما تتم مناقشة فكرة جعل وزارة الدفاع السلطة الرئيسية لقيادة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبالتالي تعزيز الإحساس بالملكية العسكرية للعملية.

إن العديد من هذه التطورات تبشر بالخير. وأهم سمة جديدة هي الالتزام الكامل من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فالقيادة، التي تمت تعبئتها حديثاً بشأن هذه المسألة، تبدو مستعدة للتخلي عن القواعد النظرية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج[٧٤] وإعادة توجيهه، بصرف النظر عن أفضل الممارسات العالمية، نحو الاحتياجات والمطالب المحلية. إن عكس الترتيب التقليدي لعمليتي التسريح وإعادة الإدماج، والاستمرار في دفع الرواتب للجنود أثناء تلقيهم التدريب المتصل بإعادة الإدماج هما مثالان لحلّ قد يكونان غير مألوفين وإنما واقعيين في سياق الوهن الاقتصادي وقوة الجيش الشعبي لتحرير السودان.

غير أن ثمة عدد من القضايا التي تلوح في الأفق. أولها يتعلق بمحدودية فرص العمل في القطاع الخاص – وهو عامل الجذب المفقود لترغيب الجنود في العودة إلى الحياة المدنية.[٧٥] كما أن القرار الذي اتخذته حكومة جنوب السودان في الآونة الأخيرة بزيادة رواتب جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان،[٧٦] يمثل خطوة غير عادية، إذا ما أخذ في الاعتبار أن الجيش الشعبي لتحرير السودان، في المقابل، يعرب عن الحاجة إلى تقليص حجمه. هذا الأمر يساهم في تفاقم هذه المعضلة. هذا يعيد لأذهاننا القرار الذي صدر في العام ٢٠٠٦ والذي قضى بدفع رواتب للجيش الشعبي لتحرير السودان في المقام الأول، ممّا قلّل بصورة أكبر من تحفيز الجنود على مغادرة صفوف الجيش.

أما المسألة الثانية ذات الصلة فتدور حول توقعات جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان بشأن تلقي المكافآت لقاء الخدمات التي قدموها. فبعد قضاء أكثر من ٢٠ سنة في الكفاح من أجل التحرر، يبدو هذا التوقع طبيعياً، وإن كان يصعب على حكومة جنوب السودان تحقيقه من دون مساعدة المجتمع الدولي – علماً أنه من الواضح أن المجتمع الدولي غير راغب في تقديم هذا النوع من المساعدة. وعلى الرغم من هذا الواقع، لا تزال قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان وجنوده يعتقدون أن ثمة برنامج معاشات تقاعدية وشيك في فترة ما بعد الاستقلال. هذه التوقعات في تزايد مستمر وهي قد تصبح خطيرة في حال عدم معالجتها على نحو فعال.

▲ **«التخرج من برنامج إعادة الإدماج»**، حفل التخرج من برنامج إعادة الإدماج، جوبا، جنوب السودان، ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠. © نورين أوغالاهير/بعثة الأمم المتحدة في السودان

ثمة مسألة أخرى تتمثل في العدد الذي سيتم استهدافه من خلال أي برنامج نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج جديد وهو يُناقش مرة أخرى من دون الاستفادة من قائمة تسجيل رسمية. على الرغم من توفر المزيد من المعلومات حالياً عن حجم الجيش مقارنة بتلك التي كانت متاحة في العام ٢٠٠٥، فستظلّ المقترحات الجديدة تقديرية بعشرات الآلاف. ولا بد من إجراء استعراض استراتيجي لنظام الدفاع من أجل مساعدة الجيش الشعبي لتحرير السودان على التوصل إلى تقدير أفضل لعدد الحالات الفعلية التي سيشملها نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

في الختام، ما من توافق واضح حتى الآن بشأن أهداف أي برنامج نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج جديد. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي قد أكد باستمرار على تحسن الوضع الأمني، لا يزال الجيش يركز على الضرورة المالية للتقليص، علماً أن السؤال يبقى حول ما إذا كان الجيش الشعبي لتحرير السودان ومفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يعتبران حقاً أن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هو فرصة لتقليص حجم الجيش أم أداة لاستبدال الجنود وتجديدهم.[٧٧] في أواخر أبريل/نيسان ٢٠١١، عندما كانت المناقشات بشأن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الجديد جارية، ظهرت تقارير تفيد بأن الجيش كان ينفذ تجنيداً قسرياً لـ٦,٠٠٠ رجل في ولاية الوحدة.[٧٨]

الاستنتاجات

قد يكون هنالك بعض الشكوك حيال ما إذا كان برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الحالي يقدّم أي مساعدة قيمة، سواء كانت مادية أو مالية أو تدريبية للمشاركين من مجموعات ذوي الاحتياجات الخاصة. فثمة شك في ما إذا كان قد حقق هذا البرنامج أي نزع سلاح أو تسريح أو إعادة إدماج حقيقي أو أي تحسينات قيمة في الأمن البشري أو توطيد السلام. فإحدى عمليات التقييم الحديثة للبرنامج ترى أنه «برنامج محدود ومكلف لدعم سبل كسب المعيشة».[٧٩] ونظراً إلى الكلفة التي بلغت ٥٥ مليون دولار أميركي بحلول ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠،[٨٠] يمكن إعطاء حجة قوية بأن المال كان لِيُنفق على نحو أفضل على برامج فعلية لتأمين سبل الرزق أو صندوق للمعاشات التقاعدية، الأمر الذي يصبو الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى تأمينه لمقاتليه القدامى.

أيّاً تكن إخفاقات برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الكثيرة، اليوم وقد شارف سبب وجوده – أي اتفاق السلام الشامل – على نهايته، تبدو الفرصة سانحة أمام شركائه والجهات المانحة لمعالجة الأهداف الحقيقية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتصميم نهج جديد. ولضمان نجاح هذا البرنامج، لا بد من استيعاب الدروس المستفادة من البرنامج الحالي. وقد تم بالفعل اتخاذ الخطوة الأولى والأهم في هذا الصدد: وضع الجيش الشعبي لتحرير السودان في طليعة عملية تصميم البرنامج. ومن شأن هذه الخطوة، التي تم اتخاذها من قبل الجيش نفسه، ضمان تلبية أي تصميم جديد للبرنامج لاحتياجات الجيش.

ينبغي أيضاً الاستمرار بالتركيز على احتياجات المرأة في أي برنامج جديد. قد لا يكون برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مناسباً لبعض هؤلاء النساء، إذ أن معظمهن قد سبق وتمّ تسريحهن وإعادة إدماجهن، كما أن غالبيتهن لم يكن مسلحات يوماً. غير أن التعليم والتدريب على سبل الرزق الذي وفره البرنامج لآلاف النساء اللواتي من دونه لم يكن ليتمتعن بآفاق كثيرة سيعود بفوائد كثيرة تمتد في سائر أنحاء جنوب السودان.

ولعل التحدي الأكثر صعوبة بالنسبة للبرنامج الجديد هو تحديد هدف يتوافق عليه سائر الأطراف. لا يزال الجيش الشعبي لتحرير السودان يركز على ضرورة التقليص من الناحية الاقتصادية ومكافأة جنوده لقاء خدماتهم الطويلة والتي لم يتم التعويض عنها إلى حد كبير. ويطالب المجتمع الدولي ببرنامج قادر على تحسين الوضع الأمني. إن هذين الهدفين لا يتعارضان بالضرورة، لكنهما يولدان تضارباً في المصالح عندما يتعلق الأمر بمسألة أهلية المرشحين الحساسة. وستضطر الجهات المانحة مثلاً إلى اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانوا على استعداد لتمويل نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج الأفراد الذين لم يشاركوا أبداً في الحرب والذين قد لا يكونون ذي صلة بالبرنامج من المنظور الأمني – غير أن الجيش يرغب في منحهم الأولوية.

ويمكن للاتفاق على الهدف الشامل للبرنامج أيضاً أن يكون عاملاً في وضع مؤشرات أفضل للنجاح. يتم قياس إنجازات البرنامج الحالي في المقام الأول من جهة عدد الأشخاص الذين خضعوا له وليس مدى أهليتهم كمرشحين أو ما إذا كان البرنامج قد ساهم في تحقيق الأمن في جنوب السودان. لدى الجيش الشعبي لتحرير السودان والمجتمع الدولي فرصة للنظر في هذه القضايا وضمان معالجتها بالشكل الصحيح في المرة المقبلة.

ملاحظات

هذا التقرير من إعداد ليديا ستون، التي قامت بأبحاث وقدمت المشورة بشأن الحد من الأسلحة والأمن البشري طوال ثماني سنوات. وقد تركز عملها في السنوات الثلاث الأخيرة على الأمن المجتمعي والمقاتلات السابقات في جنوب السودان. وهي حائزة على شهادة ماجستير في حل النزاعات من جامعة برادفورد، المملكة المتحدة.

الحواشـــي

١. تتناول هذه الورقة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تستهدف الكبار فقط في جنوب السودان؛ فقد خضع الأطفال لعملية نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج منفصلة.

٢. كرون (٢٠١٠)؛ مشار تيني (٢٠١١)؛ شلينديفاين (٢٠١٠)؛ سودان تريبيون (٢٠١٠)؛ فريق ستوكهولم المعني بالسياسات (٢٠١٠ب)؛ بانال وروي (٢٠٠٩)؛ بريثفيلد (٢٠١٠).

٣. حكومة السودان والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (٢٠٠٥، الفصل السادس، الفقرتان ١-ج، ٣-ه).

٤. بارلتروب (٢٠٠٨، ص. ٢٣)؛ لويس (٢٠٠٩، ص ص. ٣٥-٤٤).

٥. كيفورد، بريستون وسميث (٢٠٠٨، ص. ١٨).

٦. مقابلة هاتفية مع أحد الموظفين السابقين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيروبي، فبراير/شباط ٢٠١١.

٧. بارلتروب (٢٠٠٨، ص. ٢٠).

٨. حكومة السودان والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (٢٠٠٥، الملحق ١، الفقرة ٢٣-١).

٩. مقابلة مع أحد الموظفين السابقين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جوبا، فبراير/شباط ٢٠١١.

١٠. مقابلة مع أحد الموظفين السابقين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جوبا، فبراير/شباط ٢٠١١.

١١. يُرجى مراجعة فالتاس (٢٠٠٥) ونايت وأوزيرديم (٢٠٠٤).

١٢. مقابلة هاتفية مع أحد الموظفين السابقين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيروبي، فبراير/شباط ٢٠١١.

١٣. ستون (يصدر قريباً).

١٤. نيكولز (٢٠١١، ص. ١٢، الإطار رقم ١).

١٥. مقابلة مع أحد الموظفين السابقين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جوبا، فبراير/شباط ٢٠١١.

١٦. مقابلة هاتفية مع أحد الموظفين السابقين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيروبي، فبراير/شباط ٢٠١١.

١٧. مقابلة مع أحد الموظفين السابقين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جوبا، فبراير/شباط ٢٠١١.

١٨. فراري (٢٠٠٩، ص. ٦٠).

١٩. حكومة الوحدة الوطنية (٢٠٠٧، ص. ٢).

٢٠. للاطلاع على مناقشة حول فشل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة في السودان في التعاون بفعالية في مسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان، يُرجى مراجعة نيكولز (٢٠١١).

٢١. نيكولز (٢٠١١، ص ص. ٣٨-٣٩).

٢٢. راندز (٢٠١٠، ص. ٢٥).

٢٣. الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات دفاع جنوب السودان (٢٠٠٦، ص. ١).

٢٤. راندز (٢٠١٠، ص. ١٠).

٢٥. مقابلة مع أحد كبار المسؤولين في الجيش الشعبي لتحرير السودان، جوبا، يوليو/تموز ٢٠١٠.

٢٦. مقابلة مع أحد الموظفين السابقين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيروبي، فبراير/شباط ٢٠١١.

٢٧. بعثة الأمم المتحدة في السودان (٢٠٠٩).

٢٨. مقابلة مع أحد الموظفين السابقين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جوبا، نوفمبر/

تشرين الثاني ٢٠١٠.

٢٩. الأمم المتحدة (٢٠١١).

٣٠. يصف روبرت موغا برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على طيف بدءاً من الحد الأدنى، حيث يتم التركيز فقط على تعزيز الأمن، وصولاً إلى الحد الأقصى، حيث يكون للبرامج ولاية متعددة الأبعاد، تتضمن تعزيز التنمية والتغيرات الأساسية في الحكم. كما يلاحظ موغا أن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تبدو وكأنها تتجه نحو النهج الأخير، بما في ذلك في السودان. يُرجى مراجعة موغا (٢٠٠٩، ص ص. ٣-٤).

٣١. حكومة السودان والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (٢٠٠٥، الملحق ١، الفقرة ٢٤-٣).

٣٢. مقابلة مع أحد موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جوبا، يناير/كانون ثاني ٢٠١١.

٣٣. حكومة السودان والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (٢٠٠٥، الملحق ١، الفقرة ٢٣-١).

٣٤. مقابلة مع ويليام دينغ دينغ، جوبا، يوليو/تموز ٢٠١٠.

٣٥. يُرجى مراجعة مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (من دون تاريخ محدد).

٣٦. مقابلات مع عدد من موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جوبا، يوليو/تموز ٢٠١٠ - فبراير/شباط ٢٠١١.

٣٧. مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (من دون تاريخ محدد).

٣٨. مقابلة مع ويليام دينغ دينغ، جوبا، يوليو/تموز ٢٠١٠.

٣٩. مقابلة مع أحد الموظفين السابقين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جوبا، فبراير/شباط ٢٠١١.

٤٠. مقابلة مع الجنرال جيمس هوث ماي، جوبا، فبراير/شباط ٢٠١١.

٤١. مقابلة مع أحد خبراء الأمن في جنوب السودان، جوبا، مارس/آذار ٢٠١١.

٤٢. مقابلة مع أحد كبار المسؤولين في الجيش الشعبي لتحرير السودان، جوبا، يوليو/تموز ٢٠١٠.

٤٣. راندز (٢٠١٠، ص. ٤٣).

٤٤. مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والأمم المتحدة (٢٠١٠، ص. ١٣).

٤٥. مقابلة مع أحد المشاركين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واو، فبراير/شباط ٢٠١١.

٤٦. مقابلة مع أحد المشاركين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واو، فبراير/شباط ٢٠١١.

٤٧. مقابلة مع أحد المشاركين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، جوبا، يوليو/تموز ٢٠١١.

٤٨. من بين الرجال الأربعة الذين زعموا أنه لم يكن لديهم بندقية خاصة أثناء وجودهم في الجيش الشعبي لتحرير السودان، أفاد اثنان أنهما كانا سائقين وواحد حمالاً وواحد كان قد انضم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد توقيع اتفاق السلام الشامل، ولم يشارك إلا في التدريب. أمّا سائر الرجال الآخرين الذين تمّت مقابلتهم، فقد عرفوا عن أنفسهم كجنود أو «مقاتلين».

٤٩. إحدى النساء التي زعمت أنها كانت تمتلك سلاحاً أثناء وجودها في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان قد صرحت أنه لا يزال في حوزتها، معلنة «سأسلّم سلاحي إلى الجيش عندما يسلمني معاش تقاعدي!»

٥٠. لم يتم التدقيق في شهادات التسريح في جوبا ورمبيك.

٥١. بوتا (٢٠٠٥)؛ فار (٢٠٠٢)؛ دي واتيفيل (٢٠٠٢)؛ دوغلاس ومجموعة من المؤلفين (٢٠٠٤).

٥٢. ستون (يصدر قريباً).

٥٣. مقابلة مع أحد كبار المسؤولين في الجيش الشعبي لتحرير السودان، جوبا، أغسطس/آب ٢٠١٠.

٥٤. تعليقات تمّ إيرادها أثناء مقابلة مع إحدى مجموعات الاختبار التي شملت مشاركين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أويل، فبراير/شباط ٢٠١١.

٥٥. مقابلة مع أحد المسؤولين عن الشؤون الجنسانية في مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، جوبا، أغسطس/آب ٢٠١٠.

٥٦. مقابلة مع أحد كبار المسؤولين في الجيش الشعبي لتحرير السودان، جوبا، يوليو/تموز ٢٠١٠.

٥٧. لقد وضع الجيش الشعبي لتحرير السودان مدونة سلوك - القوانين الثورية الشعبية السودانية، أحكام العقوبات للحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان ١٩٨٣ (قانون الجيش الشعبي لتحرير السودان) - التي، وبالإضافة إلى عدد من الأنظمة الأخرى، تحظر الاعتداء على المدنيين والاغتصاب. لقد أمدت سائر النساء اللواتي تمت مقابلتهن في معرض هذه الدراسة (سواء النساء اللواتي كن ما زلن في الجيش أو اللواتي تم تسريحهن) على أن الاغتصاب والاعتداء الجنسي لم يكونا شائعين في الجيش الشعبي؛ كما أن العديد منهن شعرن بالإهانة لمجرد سماع هذا الإيحاء. لقد أفاد العديد من النساء اللواتي تمت مقابلتهن أنهن كن أكثر عرضة للاغتصاب والاعتداء الجنسي على أيدي الجماعات المسلحة كنساء مدنيات. علاوة على ذلك، يشير أحد البحوث التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الزواج القسري أو أخذ السبايا قد حدث في أوساط الجماعات المسلحة الأخرى. مراسلات مع أحد موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جوبا، مارس/آذار ٢٠١١.

٥٨. بيانات مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فبراير/شباط ٢٠١١.

٥٩. لقد تم لاحقاً توزيع هذه المجموعة من الحالات على عدة ولايات.

٦٠. مقابلة مع أحد موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جوبا، فبراير/شباط ٢٠١١.

٦١. مقابلة مع أحد موظفي بعثة الأمم المتحدة في السودان، فبراير/شباط ٢٠١١.

٦٢. بانال وروي (٢٠٠٩، ص. ١٩).

٦٣. مراسلات مع أحد موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٦ مارس/آذار ٢٠١١.

٦٤. مقابلة مع منسق للبرنامج في أحد الشركاء التنفيذيين، رمبيك، يوليو/تموز ٢٠١٠.

٦٥. بريثفيلد (٢٠١٠)؛ كرون (٢٠١٠)؛ مشار تيني (٢٠١١)؛ PwC (٢٠١٠)؛ شلينذفاين (٢٠١٠)؛ فريق ستوكهولم المعني بالسياسات (٢٠١٠ب)؛ سودان تريبيون (٢٠١٠).

٦٦. مقابلات مع موظفين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جوبا ورمبيك وواو، يوليو/تموز ٢٠١٠ – مارس/آذار ٢٠١١.

٦٧. مقابلة مع أحد موظفي مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، جوبا، أغسطس/آب ٢٠١٠.

٦٨. مقابلة مع أحد الخبراء الأمنيين، جوبا، فبراير/شباط ٢٠١١.

٦٩. بعثة الأمم المتحدة في السودان (٢٠١١، ص. ٣٩).

٧٠. مقابلة مع الجنرال جيمس هوث ماي، جوبا، فبراير/شباط ٢٠١١.

٧١. مقابلة مع أحد موظفي الأمم المتحدة، جوبا، مارس/آذار ٢٠١١. في البداية، كان المستشارون البريطانيون والإثيوبيون العاملون في مشروع تنمية القطاع الأمني وتحويل الدفاع التابع للملكة المتحدة (الذي ترعاه إدارة التنمية الدولية) وأحد المستشارين الفنيين من مركز بون الدولي للتحويل - منظمة ألمانية لا تتوخى الربح- هم الجهات الدولية الوحيدة التي سمح لها بالمشاركة في المناقشات.

٧٢. أوما (٢٠١١).

٧٣. تصريح قام به نائب المستشار الفني في مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، جوبا، أبريل/نيسان ٢٠١١.

٧٤. مقابلة مع أحد موظفي الأمم المتحدة، جوبا، مارس/آذار ٢٠١١.

٧٥. مقابلة مع أحد موظفي الأمم المتحدة، جوبا، مارس/آذار ٢٠١١.

٧٦. لا بدّ أن يتم الإعلان عن هذه الزيادة. لقد أفاد أحد المراقبين أن هذه الزيادة قد تستتبع مضاعفة للراتب الحالي (مقابلة مع أحد الخبراء الأمنيين في جنوب السودان، جوبا، مارس/آذار ٢٠١١).

٧٧. مقابلة مع رئيس مفوضية جنوب السودان

لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، جوبا، يوليو/تموز ٢٠١٠.

٧٨. قرنق (٢٠١١).

٧٩. فريق ستوكهولم المعني بالسياسات (٢٠١٠ب، ص. ٣).

٨٠. يستند هذا الرقم إلى قسمة تقريبية لمجموع نفقات برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لشمال وجنوب السودان (١١٧,٧ مليون دولار أميركي) إلى النصف. يُرجى مراجعة فريق ستوكهولم المعني بالسياسات (٢٠١٠أ، ص. ٥٥).

المراجع

Banal, Laurent and Ian Rowe. 2009. Sudan: Assessment of the Disarmament and Demobilisation Process. United Nations Integrated DDR Unit. 28 November. <http://www.ssddrc.org/uploads/Final%20Assessment%20Report%20%2028%20Nov.pdf>

Barltrop, Richard. 2008. The Negotiation of Security Issues in Sudan's Comprehensive Peace Agreement. Negotiating Disarmament Country Study 2. Geneva: Centre for Humanitarian Dialogue. March.

Bouta, Tsjeard. 2005. Gender and Disarmament, Demobilization and Reintegration: Building Blocs for Dutch Policy. The Hague: Clingendael Institute. <http://www.clingendael.nl/publications/2005/20050300_cru_paper_bouta.pdf>

Brethfeld, Julie. 2010. Unrealistic Expectations: Current Challenges to Reintegration in Southern Sudan. HSBA Working Paper No. 21. Geneva: Small Arms Survey. <http://www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/HSBA-SWP-21-Current-Challenges-to-Reintegration-in-Southern-Sudan.pdf>

de Watteville, Nathalie. 2002. Addressing Gender Issues in Demobilization and Reintegration Programs. Washington, DC: World Bank.

Douglas, Sarah, et al. 2004. Getting It Right, Doing It Right: Gender and Disarmament, Demobilization and Reintegration. New York: United Nations Development Fund for Women.

Faltas, Sami. 2005. 'DDR without Camps: The Need for Decentralized Approaches.' In Bonn International Center for Conversion. Conversion Survey 2005: Global Disarmament, Demilitarization and Demobilization. Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft.

Farr, Vanessa. 2002. Gendering Demobilization as a Peacebuilding Tool. Bonn: Bonn International Center for Conversion.

Garang, Ngor Arol. 2011. 'Unity State Targets 6,000 New Fighters into South Sudan Army.' Sudan Tribune. 16 April. <http://www.sudantribune.com/Unity-state-targets-6-000-new,38588>

GNU (Government of National Unity). 2007. Sudan National Strategic Plan for Disarmament, Demobilization, and Reintegration. Khartoum: GNU. November.

GoS and SPLM/A (Government of Sudan and Sudan People's Liberation Movement/Army). 2005. The Comprehensive Peace Agreement between the Government of the Republic of the Sudan and the Sudan People's Liberation Movement/Sudan People's Liberation Army ('Comprehensive Peace Agreement'). Naivasha, Kenya. 9 January. <http://unmis.unmissions.org/Portals/UNMIS/Documents/General/cpa-en.pdf>

Kefford, Stuart, Sarah Preston, and Henry Smith. 2008. Developing Integrated Approaches to Post-conflict Security and Recovery: A Case Study of Integrated DDR in Sudan. London: Saferworld.

Knight, Mark and Alpaslan Özerdem. 2004. 'Guns, Camps and Cash: Disarmament, Demobilisation and Reinsertion of Former Combatants in Transitions from War to Peace.' Journal of Peace Research, Vol. 41, No. 4, pp. 499–516.

Kron, Josh. 2010. 'Peace Hovers in Sudan, but Most Soldiers Stay Armed.' New York Times. 30 December. <http://www.nytimes.com/2010/12/31/world/africa/31sudan.html>

Lewis, Mike. 2009. Skirting the Law: Sudan's Post-CPA Arms Flows. HSBA Working Paper 18. Geneva: Small Arms Survey. September. <http://www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/HSBA-SWP-18-Sudan-Post-CPA-Arms-Flows.pdf>

Machar Teny, Riek. 2011. 'The Crisis in the Sudan DDR Programme.' Letter to the United Nations Development Programme. Sudan Tribune. 13 February. <http://www.sudanvisiondaily.com/modules.php?name=News&file=print&sid=69146>

Muggah, Robert. 2009. 'Introduction: The Emperor's Clothes?' In Robert Muggah, ed. Security and Post-Conflict Reconstruction: Dealing with Fighters in the Aftermath of War. New York: Routledge.

Nichols, Ryan. 2011. DDR in Sudan: Too Little, Too Late? HSBA Sudan Working Paper 24. Geneva: Small Arms Survey. February. <http://www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/HSBA-SWP-24-DDR-in-Sudan.pdf>

PwC (PricewaterhouseCoopers). 2010. Final Report on the Review of SSDDRC's Internal Controls, Finances, Purchases and Property Processes. November. <http://www.ssddrc.org/uploads/SSDDRC%20PWC%20Final%20Report-1.pdf>

Rands, Richard. 2010. In Need of Review: SPLA Transformation in 2006–10 and Beyond. HSBA Working Paper 23. Geneva: Small Arms Survey. <http://www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/HSBA-SWP-23-SPLA-Transformation-2006-10-and-Beyond.pdf>

Schlindwein, Simone. 2010. 'UN Is Lining Its Pockets in Southern Sudan' (translation). taz. 22 December. <http://www.ssddrc.org/uploads/20101222_TAZ_DDR%20UN%20Sudan_engl.pdf>

SPLA and SSDF (Sudan People's Liberation Army and South Sudan Defence Forces). 2006. Juba Declaration on Unity and Integration between the Sudan People's Liberation Army (SPLA) and the South Sudan Defence Forces (SSDF). 8 January. <http://gosscana-

UN (United Nations). 2011. 'Disarmament, Demobilization and Reintegration.' <www.un.org/en/peacekeeping/issues/ddr.shtml>

UNMIS (United Nations Mission in Sudan). 2009. Sudan DDR Programme Launched in Southern Sudan, $30 Million Pledged by GoNU. Integrated UN DDR Unit Photo Release No. 26. 10 June. <http://unmis.unmissions.org/Portals/UNMIS/2009Docs/UNMISPhotoRelease26.pdf>

—. 2011. Justice and Security Sectors Interim Review. Unpublished.

Vrey, Wally. 2009. 'United Nations Mission in Sudan: UN Support to DDR.' In Small Arms Survey. Southern Sudan and DDR: Adopting an Integrated Approach to Stabilization, 25–26 June 2009, Juba, Southern Sudan. Workshop Papers. Geneva: Small Arms Survey. <http://www.smallarmssurvey-sudan.org/pdfs/HSBA-Sudan-conference-papers.pdf>

Sthlm Policy Group. 2010a. North Sudan DDR Programme Review Report. Unpublished report.

—. 2010b. South Sudan DDR Programme Review Report. Unpublished report.

Stone, Lydia. Forthcoming. '"We Were All Soldiers": Female Combatants and Women in Armed Groups in South Sudan.' In Friederike Bubenzer and Orly Stern, eds. With Pain, Hope and Patience: The Lives of Women in South Sudan. Cape Town: Institute for Justice and Reconciliation.

Sudan Tribune. 2010. 'Sudan Threatens UN over Auditory Report on DDR Funds.' 29 December. <http://www.sudantribune.com/Sudan-threatens-UN-over-auditory,37429>

Uma, Julius. 2011. 'DDR Commission Prepares New Policy Framework for South Sudan.' Sudan Tribune. 26 March. <http://www.sudantribune.com/DDR-Commission-prepares-new-policy,38398>

da.org/pdf/juba_declaration_on_unity.pdf>

SSDDRC (Southern Sudan Disarmament, Demobilization and Reintegration Commission). 2010a. Analysis of Interviews Conducted with GoSS Ministries, Ex-combatants and Civilians (Adult and Youth). <http://www.ssddrc.org/uploads/Publication%20Documents/Data%20Analysis%20Interviews%20Ambrose%20Kambaya.pdf>

—. n.d.a. 'History of the DDR Programme.' <http://www.ssddrc.org/ddr-in-south-sudan/history-of-the-ddr-programme.html>

—. n.d.b. 'DDR in Southern Sudan.' <http://www.ssddrc.org/ddr-in-south-sudan.html>

— and UN (United Nations). 2010. DDR Joint Standard Operating Procedure—SOP 103: WAAF Identification and Verification in South Sudan. Unpublished document.

ملخص عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

إن التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان هو مشروع بحث يمتد على عدة سنوات، ويخضع لإدارة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة. لقد تمّ تطوير مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من المنظمات غير الحكومية الشريكة الدولية والسودانية. ومن خلال إصدار ونشر البحوث التجريبية، يدعم هذا المشروع المبادرات الرامية إلى الحد من العنف، بما في ذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وخطط التحفيز لعمليات جمع الأسلحة المدنية ومبادرات إصلاح القطاع الأمني وضبط الأسلحة في السودان. كما يقدم المشروع توجيهات متصلة بالسياسات حول مسألة التصدي لانعدام الأمن.

ترمي الملخصات الموجزة عن السودان إلى توفير تقارير مختصرة دورية تلقي الضوء على المعلومات الأساسية في مواكبة لآخر المستجدات وبنسق سهل للقارئ. كما يصدر المشروع أيضاً سلسلة من ورقات العمل التي غالباً ما تكون أطول وأكثر تعمقاً في التفاصيل، باللغتين الإنكليزية والعربية، وهي متوفرة على الموقع الإلكتروني www.smallarmssurveysudan.org.

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان دعماً مالياً مباشراً من وزارة الشؤون الخارجية الدانمركية ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية ووزارة الخارجية النرويجية ووزارة الشؤون الخارجية الأميركية. وهو قد تلقى أيضاً في السابق دعماً من صندوق السلام والأمن العالميين الذي تديره وزارة الخارجية والتجارة الدولية في كندا والتجمع العالمي لمنع نشوب الصراعات التابع للحكومة البريطانية. كما تلقى المشروع دعماً إضافياً في السابق من قبل فريق إزالة الألغام الدانمركي وصندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية.

المشاركون في الإعداد
تحرير السلسلة: إميل ليبرن
التدقيق والتنقيح: تانيا إينولوكي
رسم الخرائط: جيلي لوف، ماب غرافيكس
التصميم: ريتشارد جونز (rick@studioexile.com)

الاتصال
لمزيد من المعلومات أو لإرسال الملاحظات، يُرجى الاتصال بإميل ليبرن، القائم بأعمال مدير مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان، على عنوان البريد الإلكتروني
emile.lebrun@smallarmssurvey.org

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان
مسح الأسلحة الصغيرة، جنيف، سويسرا

Sudan Human Security Baseline Assessment
Small Arms Survey
47 Avenue Blanc
1202 Geneva
Switzerland
رقم الهاتف: +41 22 908 5777
رقم الفاكس: +41 22 732 2738